

الباب الرابع

الصيغة القانونية في دعاوى النسب ومنازعات البنوة

- (١) صيغة دعوى إثبات نسب صغير إلى أبيه في زوجية منكورة.
- (٢) صيغة دعوى نسب ولد مطلقة آتت به لأكثر من سنه من تاريخ الطلاق.
- (٣) صيغة دعوى نفى نسب ولد زوجة على عصمة زوجها.
- (٤) صيغة دعوى نفى نسب ولد زوجة آتت به لأقل من ستة أشهر من تاريخ الزواج.
- (٥) صيغة دعوى نفى نسب ولد زوجة لم تلده.
- (٦) صيغة دعوى منع تعرض بنسب ولد لا صلة له ولا لأمة بالطالب.

الصيغ القانونية فى دعاوى النسب ومنازعات البنوة

الصيغة رقم (١)

دعوى إثبات نسب صغير إلى أبيه فى زوجية منكورة.

إنه فى يوم ٢٠٠١ الساعة.

بناء على طلب السيدة/ ... المقيمة ومحلها المختار مكتب الأستاذ.....
المحامى ..

أنا المحضر بمحكمة ... الجزئية قد إنتقلت فى تاريخه أعلاه إلى محل إقامة
وتوطن:

١ - السيد/ المقيم بناحية ... شارع ... رقم / وأعلنته بصورة من هذا
مخاطباً مع.

- الموضوع -

السيدة الطالبة زوج للمعلن إليه تزوجته بالعقد الصحيح الشرعى فى / /
٢٠٠٠ ودخل بها وعاشرها معاشرة الأزواج ورزقت منه على فراش الزوجية بولد
يدعى .. فى يدها.

ولما كان المعلن إليه ينكر نسب هذا الولد إليه بدون حق فقد طالبته بالمصادقة على
بنوة هذا الولد له منها وعدم التعرض لها فى ذلك فلم يقبل بدون حق مما إضطرها
إلى رفع هذه الدعوى.

- بناء عليه -

أنا المحضر سالف الذكر قد أعلنت المعلن إليه بصورة هذا وكلفته الحضور أمام
محكمة ... الابتدائية للأحوال الشخصية للولاية على النفس بجلستها التى ستعقد
علنا فى يوم / / ٢٠٠١ من الساعة الثامنة أفرنكى صباحا ليلى لمرافعة وسماع
الحكم عليه بثبوت نسب الصغير .. إلى والده المعلن إليه وأمره بعدم التعرض لها فى
ذلك مع الزامه المصروفات ومقابل أتعاب المحامى ومع حفظ كافة حقوق الطالبة
الأخرى.

ولأجل

ملاحظات:-

١ - الأصل المقرر قانوناً أن الدعاوى تنظر بالمحاكم فى جلسات علنية مالم تر المحكمة جعلها سرية مراعاة لإعتبارات النظام العام أو الآداب (تراجع المادة / ٥ من القانون رقم ١ لسنة ٢٠٠٠).

٢ - يجوز إثبات دعوى البتوة المبينة على الزوجية بالبينة الشرعية إستثناء من حكم المادة / ٩٩ من اللائحة الشرعية وتقابل المادة / ١٧ من القانون رقم ١ لسنة ٢٠٠٠ (حكم محكمة النقض جلسة ٥ / ٥ / ١٩٦٠ السنة ١١ العدد الثانى ص ٢٨٣).

٣ - التناقض فيما هو محل خفاء ومنه النسب - مغتفر ولا يعتبر كذلك التناقض فى دعوى الزوجية والفراش الصحيح لأنه ليس محل خفاء.
(نقض جلسة ٧ / ١ / ١٩٦٢ السنة ١٣ العدد الأول ص ٧٢).

٤ - أن المقرر فى قضاء محكمة النقض أن دعوى النسب بعد وفاة المورث لا يمكن رفعها إستقلالاً بالنسب وحده بل يجب أن تكون ضمن حق فى التركة يطلبه المدعى مع الحكم بثبوت نسبه.

(نقض جلسة ١٧ / ٢ / ١٩٨٧ فى الطعن رقمى ٨٠، ٨١ لسنة ٥٤ ق أحوال شخصية).

٥ - تلتزم المحكمة فى دعاوى الولاية على النفس بعرض الصلح على الخصوم ويعد من تخلف عن حضور جلسة الصلح - مع علمه بها - بغير عذر مقبول رافضاً له).

(مادة/ ١٨ فقرة/ ١ من القانون رقم ١ لسنة ٢٠٠٠).

الصيغة رقم (٢)

دعوى نفى نسب ولد مطلقة أتت به لأكثر من سنة من تاريخ الطلاق.

- الموضوع -

الطالب كان زوجاً للمعلن إليها بالعقد الصحيح الشرعى ودخل بها وعاشرها
معاشرة الأزواج ثم بتاريخ / / ٢٠٠٠ طلقها بأشهاد رسمى طلاقاً أول رجعيّاً.

وبتاريخ / / ٢٠٠١ ولدت غلاماً أسمته ... ونسبته إليه بغير حق شرعى -
والمدعى ينكر بنوة هذا الولد الذى أتت به لمدة تزيد على سنة من تاريخ طلاقه لها فى
يوم / / ٢٠٠٠ ولم يحصل له مراجعتها بعد هذا الطلاق - مما اضطره إلى إقامة
هذه الدعوى.

- بناء عليه -

أنا المحضر سالف الذكر... للمرافعة وسماع الحكم عليها بنفى نسب الولد
المذكور عنه وأمرها بعدم التعرض له فى ذلك لما جاء بالدعوى مع الزامها المصروفات
ومقابل أتعاب المحاماه ومع حفظ كافة حقوق الطالب الأخرى.

ملاحظات: -

(١) أ - لا يثبت النسب إذا جاءت المطلقة بولدها لأكثر من سنة شمسية طبقاً للمادة
/ ١٥ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩.

ب - سكوت المطلق عن نفى النسب عند ولادة مطلقة وعدم إعتراضه على إثبات
المولود رسمياً منسوباً إليه فى حكم الإقرار بالنسب فلا يعول على إنكار النسب
بعد ذلك.

(حكم محكمة السيدة زينب الجزئية الشرعية فى ١٩ / ١ / ١٩٥٠ بالمحاماه الشرعية
السنة ٢٤ ص ١٠١).

(٢) يكفى فى إثبات الرجعة شهادة الشهود.

الصيغة رقم (٣)

دعوى نفى نسب ولد زوجة على عصمة زوجها.

- الموضوع -

الطالب زوج للمعلن إليها تزوجها بالعقد الصحيح الشرعى ودخل بها وعاشرها معاشرة الأزواج ولم يرزق منها بأولاد رغم مضى أكثر من عشر سنوات على زواجهما.

وقد فوجئ الطالب بخبر فحواه أن المدعى عليها قد وضعت بنتا أسمتها..... ونسبتها إلى الطالب بغير حق شرعى.

وبما أن هذه البنت المزعومة ليست بنتاً للطالب وإنه لم يحصل تلاقى بين الطالب وبين المدعى عليها منذ أكثر من سنه فهو ينفى عن نفسه نسب هذه البنت - وقد طالبها بعدم نسبتها اليه فأصرت على التعرض له بنسبها بدون حق شرعى مما اضطره إلى رفع هذه الدعوى بطلب نفى النسب وعدم التعرض له به.

- بناء عليه -

أنا المحضر سالف الذكر.....

ملاحظات: -

(١) يجوز للرجل أن ينفى نسب المولود فى حالة ما إذا ولدته الزوجة لتمام سنه أشهر فأكثر اذا تحقق إنه ليس منه فإن لم يتحقق فلا يجوز له نفيه ومع ذلك فلا يتنقى نسب الولد بمجرد نفيه بل لابد من اللعان ولا يصح النفى ويعقبه اللعان إلا إذا كان فى أوقات مخصوصة وهى وقت الولادة أو شراء لوازمها أو وقت علمه (يراجع كتاب مختصر شرح الأحكام الشرعية فى الأحوال الشخصية للاستاذ/ محمد زيد الأبيانى الطبعة الأولى سنة ١٣٢٦هـ ص ٢٩٦ - والمادة / ٣٣٤ من الأحكام الشرعية لقدرى باشا).

(٢) المنصوص عليه شرعا إنه إذا لم يكن الولد المنفى نسبه حيا وقت التفريق لا تسمع دعوى نفى النسب.

(محكمة الضواحي الشرعية فى ٢/ ٨/ ١٩٣٨ بالمحاماه الشرعية السنه ١ العدد

الثالث ص ٢٦٠).

الصيغة رقم (٤)

دعوى نفى نسب ولد زوجة أنت به لأقل من ستة أشهر من تاريخ الزواج.

- الموضوع -

الطالب زوج للمعلن اليها تزوجها بعقد زواج رسمى فى / / على يد مأذون ناحية.. ثم بتاريخ / / ٢٠٠٠ وضعت ولدا أسمته... قيده بأسم الطالب على إعتبار إنه ولده منها. ولما كان الطالب ينكر نسب هذا الولد إليه وقد أثت به المعلن إليها لأقل من ستة أشهر من تاريخ الزواج وكانت المدة لا تحتمل الحمل والولادة شرعاً - فقد طالبها بعدم نسبه هذا الولد إليه فلم تقبل بدون حق شرعى - مما اضطره إلى رفع هذه الدعوى.

- بناء عليه -

أنا المحضر....

ملاحظات: -

(١) أ - أقل مدة للحمل ستة أشهر وغالبا تسعة أشهر وأكثرها سنتان شرعاً.

ب - إذ أثت الزوجة بولد لأقل من ستة أشهر منذ تزوجها فلا يثبت نسبه من الزوج إلا إذا ادعاه ولم يقل إنه من الزنا.

(يراجع المادتين ٣٣٢، ٣٣٣ من الأحكام الشرعية فى الأحوال الشخصية لقدرى باشا).

(٢) إذا تزوجت معتدة الغير بآخر وأثت بولد لأقل من ستة أشهر فنسب الولد يثبت من الزوج الأول لتبين كذبها فى إقرارها بإنقضاء العدة الحاصل من إقدامها على الزواج لأن الولد كان موجوداً حين الإقرار.

(محكمة مركز شبين الكوم الشرعية ب فى ٩/٩/١٩٠٨ بمجلة الأحكام الشرعية السنة السابعة ص ١٩١).

أحكام ذات مبادئ لدفع هذه الدعوى

أولاً، إذا أقدم على العقد عليها وهى حامل فقد أعترف ضمناً بذلك الحمل إنه منه وكان ذلك إدعاء للولد وإعترافاً بالدخول فيثبت الولد منه ولو جاءت به لأقل من ستة أشهر من تاريخ العقد الرسمى لأن العقد الرسمى إذ ذاك ليس إلا تصادفاً على قيام الزوجية بينهما.

(حكم محكمة أجا الشرعية فى ٢٩ / ٥ / ١٩٢٣ بمجلة القضاء الشرعى السنه الأولى ص ٦٥٩).

ثانياً؛ أ - مخالطة المدعى عليه للمدعية بعد الوضع وسكوته مدة تمكنه من رفع دعوى نفى النسب قرينه على ثبوت النسب.

ب - ظهور حمل مستكن قبل إجراء العقد الرسمى دليل على ثبوت النسب من العاقد.

ج - إذا إتفق الزوجان على حصول العقد فى تاريخ معين ثم أدعت الزوجة حصول عقد قبل هذا التاريخ يسمع قولها وعليها البينة.

(محكمة تلا الجزئية الشرعية فى ٢٨ / ٤ / ١٩٥٣ بالمحاماه الشرعية السنه ٥ ص ٩١).

الصيغة رقم (٥)

دعوى نفى نسب ولد زوجة لم تلده

- الموضوع -

الطالب زوج للمعلن إليها تزوجها بالعقد الصحيح الشرعى فى / / ٢٠٠٠
ولم يرزق منها بأى أولاد ولا نزال على عصمته.

وقد فوجئ الطالب بأن المدعى عليها أحضرت ولداً أسمته .. ونسبته زوراً إلى
المدعى وزورت شهادة ميلاد له على إنه مولودهما والطبيب الشرعى سوف يكشف
عن إنها لم يسبق لها الحمل أو الولادة كما أن تحليل البصمة الوراثية لكل من الطالب
والصغير المذكورة سوف يكشف عن هذا الادعاء الباطل من المدعى عليها المذكورة.

وحيث أن هذا الولد المزعوم ليس أبناً للمدعى ولم تلده المدعى عليها على فراش
الزوجة فقد طالبها بعدم نسبته إلى المدعى فأصرت على التعرض له بهذا النسب
بدون حق شرعى مما أضطره إلى رفع هذه الدعوى.

- بناء عليه -

ملاحظات:

(١) أ - حديث الرسول عليه الصلاة والسلام بأن: الولد للفراش وقول الفقهاء بأنه
يحتاط فى ثبوت النسب ويحتال فيه بقدر الإمكان - شرط العمل بذلك أن تكون
المرأة قد ولدت بالفعل وقام الدليل على ذلك.

ب - اصرار الزوجة على عدم الكشف عليها بواسطة الطبيب المنتدب من المحكمة
ليبان ما إذا كانت قد وضعت أم لا - بدون سبب معقول - قرينة على عدم
ولادتها الولد موضوع النزاع.

ج - عجز الزوجة عن إثبات واقعة الولادة وثبوت إنها عقيم لم يسبق لها الولادة
موجب للحكم بنفى النسب عن الزوج.

(حكم محكمة إستئناف المنصورة فى الإستئناف المقدم من المؤلف رقم ١٢ لسنة

١٩٧٧ جلسة ٨ / ٥ / ١٩٧٨).

الصيغة رقم (٦)

دعوى منع تعرض بنسب ولد لاصلة له ولا لأمة بالطالب.

- الموضوع -

فوجيء الطالب بإعلان على يد محضر من تدعى / تزعم فيه إنها زوجة له وإنها رزقت منه بنت تسمى ... وتطالبه بنفقة لها.

ولما كان الطالب لاصلة له إطلاقاً بهذه المدعى عليها فليست زوجة له ولم يسبق لها أن تزوجها ولم يرزق منها بأى أولاد وهو ينفى عن نفسه كل صلة بها وينفى أيضاً أن له منها بنتا تسمى / ... فقد طالبها بعدم التعرض له بنسب هذه البنت المزعومة فلم تقبل بدون حق شرعى الأمر الذى إضطره إلى رفع هذه الدعوى.

- بناء عليه -

أنا المحضر

ملاحظات:

(١) التناقض فيما هو محل خفاء - ومنه النسب - مغتفر ولا يعتبر كذلك التناقض فى دعوى الزوجية والفراش الصحيح لأنه ليس محل خفاء.
(نقض جلسة ٧/ ١/ ١٩٦٢ السنه ١٣ العدد الأول ص ٧٢).

(٢) إقرار طرفى النسب المدعى بأن الولد محصول سفاح مانع من ثبوت نسبه من واحد منهما.

(حكم محكمة مصر الابتدائية الشرعية فى ١٨/ ٧/ ١٩٣٢ بالمحاماه الشرعية السنه ٣ ص ٨٧٢).

(٣) الإقرار بالبنوة حجة فى ثبوت النسب من المقر ولو ثبت بطريق إدارى أن الولد لقيط.

(حكم المحكمة العليا الشرعية فى ٢٩/ ١/ ١٩٢٠ بمجلة القضاء الشرعى السنه الثانية ص ٦٠٦).

(٤) أن المقرر فى قضاء محكمة النقض: أن التبنى حرام وباطل فى الشريعة الإسلامية فلا يترتب عليه أى حكم من الأحكام الشرعية.

(نقض جلسة ٢٢/٢/١٩٧٨ الطعن رقم ١٧ لسنة ٤٦ ق أحوال شخصية السنة ٢٩ ص ٥٦٨).

٥ - يقول الله تعالى فى كتابه الكريم: ﴿وَمَا جَعَلَ أَدْعِيَاءَكُمْ أَبْنَاءَكُمْ ذَلِكَ قَوْلُكُمْ بِأَفْوَاهِكُمْ وَاللَّهُ يَقُولُ الْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي السَّبِيلَ (٤)﴾ ادْعُوهُمْ لِأَبَائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ ﴿صدق الله العظيم (من سورة الأحزاب - الآيتان ٤ ، ٥)﴾

(٦) يقول العالم الجليل المرحوم الأستاذ الشيخ محمد محى الدين عبد الحميد فى كتابه الأحوال الشخصية فى الشريعة الإسلامية - الطبعة الثالثة سنة ١٩٦٦ ص ٣٨٩ ما نصه: «إن كل إنسان يدعى نسب إنسان وكان للمدعى نسب معلوم لا يثبت نسبه إليه ولو أتى بأدلة الدنيا وبراهينها.

(٧) إن الحكم الصادر من المحكمة بالتصديق على محضر الصلح فى دعوى نسب ليس له حجية الأحكام إذا خالف الأحكام الشرعية وهو - وعلى ما جرى به قضاء النقض - عقد قابل للتفسير وما دام تفسير قاضى الموضوع مستساغاً فلا معقب عليه فيما يراه (نقض جلسة ٩/٥/١٩٤٠ الطعن رقم ٤٩ سنة ٩ ق ونقض جلسة ٢٠/١/١٩٤٩ الطعن رقم ١٥٧ سنة ١٧ ق ونقض جلسة ١٩/٤/١٩٥١ الطعن رقم ٦٨ سنة ١١ ق والمنشورة هذه الأحكام بمجموعة القواعد القانونية فى ٢٥ سنة الجزء الثانى ص ٧٥٠ بنود ٢، ٣، ٤).

(٨) إن القرار الصادر من محكمة الأحوال الشخصية للولاية على المال بتعيين شخص وصياً على قاصر هو من قبيل العمل الولائى فلا يعتبر فصلاً فى خصومه قضائية ومن ثم يحق للمحكمة التى أصدرته أن تعدل عنه سواء من تلقاء نفسها أو بطلب من صاحب المصلحة فى ذلك.

(يراجع كتاب الموسوعة الحسبية للمرحوم الأستاذ/ هاشم محمد منها الطبعة الثانية سنة ١٩٤٨ ص ٣٣).

وبالتالى لا يكون لقرار الوصاية المذكورة حجية فى ثبوت نسب القاصر إلى المتوفى مالم يوجد دليل شرعى على هذا النسب.